

تركيا والإمارات.. حسن النية الذي ينتظر الجواب



علي الصراف
كاتب عراقي

إعلان وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش عن استعداد الإمارات لتطبيع العلاقات مع تركيا، تكون الإمارات قدمت أقصى ما يمكن تقديمه من حسن النية. الإمارات تنتظر، من دون أدنى شك، إلى تركيا - الدولة، وليس بالضرورة إلى تركيا - أردوغان. فهذه شيء وتلك شيء آخر، ولو شاعت تركيا الأردغانية أن تقترب من تركيا - الدولة، فإن شيئاً لن يحول دون تطبيع العلاقات حتى مع الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه. هناك قضيتان كبيرتان المبحر إليهما قرقاش، الأولى، هي دعوة تركيا إلى التخلي عن دعم جماعة الإخوان المسلمين. والثانية هي تحسين العلاقات مع مصر. ويستطيع المرء أن يربط بين هاتين القضيتين. والربط قد يعني القول: كفو عنا وعن مصر شرور هذه الجماعة، وليكن لكم معها شأنكم الخاص. "لا توجد مشكلة" فعلا.

يمكن النظر إلى هذا الاستعداد من زاوية أخرى أيضاً. تركيا، حتى مع سلطة أردوغان ما تزال دولة. بمعنى أن الدولة فيها لم تنتحر كما انتحرت في إيران، حتى تحولت إلى دولة عصابات وميليشيات. وهذا ما يقي بعض الأمل بأن يكون للدولة أثر ما في صنع السياسات والخيارات.

لقد أمكن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، انطلاقاً من تصور يسمح بفتح طريق أوسع لإحلال السلام في المنطقة، كما يسمح بإزالة العقبات التي كانت تحول دون أن تتوفر لدول المنطقة القدرات العسكرية المناسبة لردع النزعة العدوانية الإيرانية.

قبل أيام، ذهب حسين سلامي قائد الحرس الثوري الإيراني إلى جزيرة ابوموسى الإماراتية المحتلة ليطلق تهديداته من هناك. كان من الأولى بكل ذي عقل أن يتساءل عن سبب اختياره لهذا المكان. بل لماذا الإمارات بالذات؟ ما الذي يجعل العدوانية الإيرانية تتخذ من الإمارات هدفاً لها؟

الأجوبة واضحة على أي حال. فهذا بلد مزدهر، وهو قوة اقتصادية فاعلة، وينبض بالحياة، بينما الغفرنا لتتهم رجل إيران، فيدفعها الحقد على نجاح الآخرين إلى البحث عن فرصة للعدوان. ذهب سلامي لكي يمارس الاستفزاز ضد بلد آمن، وليبتسم سموم أحقادهم على كل نجاح تحققه دول المنطقة.

إيران تريد لهذه الدول أن تكون عراقاً آخر وسورياً أخرى ولبناناً أو يمن آخر. فائض الحقد إنما يكمن هناك. وهو يمارس شروره في هذه الدول، كل يوم، ليعرض الفقر والحرمان والتشرد والانحطاط على عشرات الملايين من البشر الذين وقعوا بين فكي ولي العدوان الفقيه.

الشور التركية لم تبلغ هذا المبلغ من التهديد، لأن باقي الدولة فيها، يلزمها بباقي العقلة، ولو هبت بعض رياحها من أوروبا.

فإذا كانت لتركيا مصالح، فمن بين أولها أن تكون شريكا في مواجهة النزعة العدوانية الإيرانية بالذات. بقي لحسن النية، أن يُقابل بمثلها. ومن بعدها يمكن لحساب المصالح بين الدول أن يقوم، بالعقل، وبحساب.

عندما يصبح التحفظ على محض سلوك، يحسّر الأيديولوجي أو الاستراتيجي في الموقف، ويتبدى الحرص على المصالح، مقلماً كان عليه الحال منذ اعتراف الجمهورية الأتاتوركية بإسرائيل، بعد سنة من تأسيسها. وعلى من العقود، لم يكن مثل هذا الاعتراف، يمنع



انتخابات فلسطينية مفترضة ووجهة حماس المتوقعة

موصولة بالعملية السلمية وسقفها. فقد ترك لحركة حماس السقف مفتوحاً، تحت ضغوط القوة المسلحة التي تمتلكها الحركة والفوضى التي واكبتها من الطرفين الفتحاوي والحمساوي. آنذاك، كانت حماس في خطابها، تدعو إلى تغيير طبيعة النظام السياسي وسياقاته السياسية بدل تعزيز موقفه في طلب التسوية وفق مرجعياتها المقررة دولياً، ووفق ما يسمى "وثيقة الأسرى"، فوفقت العملية السلمية بين طرفين إقصائيين سعوا إلى الحكم: الإسرائيلي العنصري المتطرف الرفض لفكرة التسوية أساساً، والطرف الحمساوي الذي يطرح بديلاً مستحيلاً، وهو تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

وعم تقالي التداعيات، أفضل كل من عباس سياسة التفرد وإطاحة المؤسسات والتنسيق الأمني غير المستندة إلى سياق سياسي، وحماس سياسة الزلازل غير المستندة إلى معطيات القوة وحسابات الاستراتيجية؛ كلا السياقين: التسوية والمقاومة.

يقال اليوم، إن رئيس مكتب حماس السياسي السابق، خالد مشعل، سيخوض الانتخابات الرئاسية منافساً للمرشح الفتحاوي. وعُني عن الإشارة إلى أن تجربة انتخابات 2006 لم تغب عن ذهن مشعل، فمادام سيكون معنى خوض الرجل الانتخابات الرئاسية، سوى أن الأمور تتجه إلى تغيير في الوجهة السياسية، استغناساً بالمنحى التركي وبيئته، وبالاطراف الراعية للعملية الانتخابية والمصاحفة في إطارها، وهي جميعها أطراف على علاقة مستقرة مع إسرائيل.

فلو كان الوصال الحمساوي مع الإيرانيين وليس مع الأتراك، لقلنا إن الوجهة لن تؤشر إلى حماسة للانتخابات، ولن تنم عن احتمالات المشاركة فيها، مثلما هو الحال مع حركة الجهاد الإسلامي التي ترفض منذ البداية مسار أوسلو. فلإيرانيين حسبتهم ومقاصدهم. وبالنسبة إلى حماس هناك أيضاً استغناس غير معلن، بحزبي العدالة والتنمية في كل من تركيا والمغرب. والمسألة كلها افتراضية وفي حدود التوقع استناداً إلى القراءة الموضوعية لمعطيات العملية الانتخابية.

فيحاول الموازنة بين علاقات حكومته السياسية والاستخباراتية مع إسرائيل من جهة، وتصريحاته بخصوص السلوك الإسرائيلي "غير الرحيم" على حد تعبيره.

الانتخابات كانت أولى الضربات التي أوقعتها عباس بالنظام السياسي الفلسطيني وذلك عندما تغاضى عن الشروط الدستورية المقررة لمسألة الحكم في أراضي السلطة الفلسطينية وهي شروط على صلة بالعملية السلمية وسقفها

حماسة حماس للانتخابات الفلسطينية، ليست ناشئة عن ضغوط أطراف إقليمية ودولية على القيادات الفلسطينية لتجديد الشريعات وحسب. فعندما تكون هذه الحركة معنية بالسياق الانتخابي، الذي يمثل وصفاً وحيدة. بعد كل الذي جرى - من شأنها توحيد جزئي الأراضي التي يُفترض أنها تابعة للسلطة الفلسطينية، يصبح معنى ذلك، أن حماس تتطلع إلى رئاسة السلطة الفلسطينية وإلى إحراز قاعدة برلمانية مناسبة في المجلس التشريعي الفلسطيني. وهي قطعاً لا ترغب في تكرار ما جرى بعد الانتخابات الفلسطينية في يناير 2006 عندما حدث الأمر الطبيعي، وهو حصار السلطة الفلسطينية ومقاطعتها، وعرقلة تطبيق نتائج الانتخابات في الضفة، بجزيرة خلوة الخطاب الحمساوي من السياسة، من حيث كون العملية الانتخابية نفسها، أساسها السلطة الفلسطينية.

كانت تلك الانتخابات، أولى الضربات التي أوقعتها عباس بالنظام السياسي الفلسطيني، عندما تغاضى عن الشروط الدستورية المقررة، لمسألة الحكم في أراضي السلطة الفلسطينية، وهي شروط

حدثت خلافات تركية إسرائيلية تتعلق بالحروب والسلوك. لا يختلف اثنان، على أن سياسة "حزب العدالة والتنمية" لا ولن تتبنى موقفاً جوهرياً يتعلق بالصراع الفلسطيني مع الصهيونية. ومعلوم أن الأخوة العربية، لا تجد غضاضة في مواقف الحزب التركي أياً كانت، ولا على أن هذه الأخوة ليست في موقع الاعتراض على شيء من سياساته. ثم إن السلطات الحاكمة في تركيا، لا ولن تجيز لحركة حماس أو غيرها، أن تتبنى من أرضها خطاباً يحث على مقاومة إسرائيل بالسلاح، وإلا لن يكون هناك معنى للتعاون الاستخباراتي مع إسرائيل، وهو أمر يجاهر به أردوغان.

من الطبيعي أن يكون لهذا كله، تأثيره على توجهات قادة حركة حماس الذين خرجوا بعد كل جولات الحرب، لا يملكون من السياسة، ما يؤهلهم لخوض غمارها. فالسياسة عندهم تتناسس في تركيا التي يرون أنها إقليم قاعدي ويعتبرون الحزب الشقيق لـ"العدالة والتنمية" التركي، في المملكة المغربية، إنجازاً جزئياً لا مجال لجعله كاملاً. يخطئ من يتجاهل الأبعاد

السوسولوجي في علاقة قادة الإخوان بحزب العدالة والتنمية وبالبيئة السياسية والاجتماعية التركية. وللاصاف، يتوجب القول إنهم يواجهون في تركيا، أمراً واقعاً ربما لم يكونوا يمتنون، إن نحننا جانباً، مسألة النوايا المسبقة والتأويل فيها. وتظل المسألة بالنسبة إليهم، تراوح في مربع الاكتفاء بمضامين التعبيرات العاطفية التي لا يكف الأتراك، شعباً ومستويات في الإدارة، عن الإفصاح عنها، تعاطفاً مع الفلسطينيين، وهذا أصلاً أحد العناصر المهمة المؤثرة، في سياسة أردوغان، الذي يريد أن يحافظ على قاعدته الشعبية،



عدلي صادق
كاتب سياسي فلسطيني

كانت رسالة إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، التي نقلها جبريل الرجوب إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، تحمل الموقف الذي لم يجد الأخير حياله، سوى الإعلان عن بدء التحرك في اتجاه إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية. معنى ذلك أن حماس قد أصبح لها القدر المعلى، في هذا الحراك بعد استناد ميد.

وعندما نفترض أن السياق من شأنه أن يحقق للفلسطينيين أمنية الوصول إلى صناديق الاقتراع، وأن الحركة الفلسطينية الإسلامية، جادة في العمل على الفوز مجدداً في الانتخابات؛ تتوجب علينا معاينة الخلفيات التي دفعها إلى هذه الوجهة، في ضوء البيئة السياسية والاجتماعية التركية، التي أصبحت رموز حماس القيادية تتواجد فيها، مع عدد معتبر من كوابرها، وكثير منهم كانوا قد غادروا غزة، وياتوا في كنف "حزب العدالة والتنمية" التركي.

وبالطبع، لن تتوقف جماعة الإخوان التي جردت ألتها الإعلامية ضد الإمارات، أمام حقيقة أن حلفاءها الأتراك، هم الشريك الأكبر لإسرائيل في المنطقة، في التجارة والسياحة والتعاون الاستخباراتي. أما من الآن، عدد من المعطيات الدالة، على أن خطاب المقاومة بالسلاح يتراجع لصالح المنطق الذي يتبناه الحزب التركي في العلاقة مع إسرائيل، لاسيما وأن الصوت الحمساوي، كالأخواني العام، لا يكف عن التعبير عن الإعجاب بتجربة أردوغان والولاء له، على الرغم من كون أردوغان نفسه لا يزال حربصاً على ترميم علاقة بلاده مع إسرائيل، مع تظهير نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة معها، وهو سلوكها "غير الرحيم" مع الفلسطينيين، وذلك على أي حال تظهير للمح سياسي لا يزال يخبو في المنطقة، ويات من النادر أن يعترض طرف إقليمي على سلوك إسرائيلي غير رحيم.

وعندما يصبح التحفظ على محض سلوك، يحسّر الأيديولوجي أو الاستراتيجي في الموقف، ويتبدى الحرص على المصالح، مقلماً كان عليه الحال منذ اعتراف الجمهورية الأتاتوركية بإسرائيل، بعد سنة من تأسيسها. وعلى من العقود، لم يكن مثل هذا الاعتراف، يمنع

